

اشتباكات بين المؤيدين والمعارضين في الإسكندرية وإصابة العشرات الشارع المصري عاش آخر مليونيتين للموالة والمعارضة عشية الاستفتاء

القاهرة - وكالات: نظم معارضو ومؤيدو مشروع الدستور المصري الجديد امس آخر «مليونيتين» في القاهرة وذلك عشية استفتاء على مشروع الدستور الذي يثير توترا شديدا في البلاد وينظم تحت حراسة مشددة من الامن والجيش.

وتنظم قوى المعارضة تظاهرات في ميدان التحرير وسط العاصمة وإمام القصر الرئاسي شرق القاهرة تحت شعار «لا للدستور». في المقابل، تظاهر المسلمون من انصار الرئيس محمد مرسي تحت شعار «نعم» في مدينة نصر شرق القاهرة.

وتنظمت تظاهرات مماثلة في الاسابيع الاخيرة شهد بعضها اعمال عنف دامية خلفت ثمانية قتلى ومئات الجرحى قبل عشرة ايام. وتنظم المرحلة الاولى اليوم في عشر محافظات منها القاهرة والإسكندرية (شمال، ثاني اكبر مدن مصر) والمرحلة الثانية يوم 22 ديسمبر في 17 محافظة بينها الجيزة.

ويشمل الاستفتاء في المرحلة الاولى عشر محافظات هي القاهرة والإسكندرية والدقهلية والغربية والشرقية واسيوط وسوهاج وأسوان وشمال سيناء وجنوب سيناء.

وتضم هذه المحافظات نحو 26 مليون ناخب مسجل.

ودعي 130 ألف شرطي و120 ألف جندي لضمان الاستفتاء وحماية مكاتب الاقتراع التي يفوق عددها 13 ألفا في جميع أنحاء مصر.

وعنونت صحيفه المصري اليوم (مستقلة) اس «الديابات» نزلت استعدادا لمعركة نعم ولا» في حين عنونت صحيفة الوطن «الجمعة اليتيمة، الاستفتاء قبل الصلوة» و«معركة نعم ولا تنتقل

130 ألف شرطي

و120 ألف جندي

يؤمنون الاستفتاء

ويحمون مكاتب

الاقتراع التي يفوق

عددها 13 ألفا في

جميع أنحاء مصر



الى المنابر» في اشارة الى دعاية الفريقين في المساجد.

وعنونت صحيفة التحرير «اليوم جمعة لا للاخوان الاميركان» في حين عنونت الوفد «مليونية تهتف: لا لدستور الفتنة والاستبداد».

في المقابل، عنونت صحيفة الحرية والعدالة الناطقة بلسان حزب الاخوان المسلمين «اليوم مليونية نعم».

واعلن عن تنظيم الاستفتاء على مرحلتين قبل يومين وذلك على ما يبدو بسبب مقاطعة عدد كبير من القضاة الاشراف على الاقتراع.

ويهدف مشروع الدستور الى منح البلاد مؤسسات مستقرة تعكس بحسب انصار مرسي،

التغيرات التي حدثت في البلاد منذ الاطاحة بالرئيس حسني مبارك في فبراير 2011.

في المقابل تعتبر المعارضة للاستفتاء المكونة اساسا من يساريين وليبراليين لكن ايضا من حزب مصر القوية برزامة الاسلامي عبدالمنعم ابو الفتوح، ان مشروع الدستور اعدهته لجنة تأسيسيية هيمن عليها المسلمون فجاء بمضمون يسعى لاسلمة مفرطة للتشريع ولا يوفر ضمانات كافية للحريات.

وتحول الاستفتاء ايضا الى نوع من تصويت ثقة على الرئيس مرسي القادم من الاخوان المسلمين الذي انتخب بغالبية ضعيفة في يونيو الماضي (51,7٪).



جانب من الاشتباكات بين مؤيدي ومعارضى الاستفتاء في الإسكندرية امس (رويترز)

ويعول مرسي على قدرات التعبئة الكبيرة للاخوان لكنه يواجه ايضا أزمة اقتصادية تثير غضبا شعبيا.

وقد وصف محمد البرادعي رئيس حزب الدستور ومنسق جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة الليلة قبل الماضية نداه للرئيس محمد مرسي لالغاء الاستفتاء على مشروع الدستور وتفعيل الدستور السابق لحين وضع «دستور توافقي».

وخطب البرادعي مرسي قائلا «الدستور باطل (...) الخ يا دكتور مرسي الاستفتاء واتق الله فينا (...) الخ الاستفتاء قبل فات الاوان ويمكننا العيش بدستور مؤقت». ووضح انه «من الممكن ان نتعاضب

ونعيش مع دستور 1971 لمدة ستة او سنتين كدستور مؤقت للبلاد لحين تشكيل لجنة تاسيسية جديدة ممثلة للشعب المصري لوضع دستور توافقي».

وبدا المصريون في الخارج الاربعاء التصويت في الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد لمدة اربعة ايام.

ويبلغ عدد الناخبين المسجلين خارج مصر 580 الفا ودخلها 51,3 مليون ناخب.

الى ذلك، قال شاهد من رويترز ان مصابين سقطوا امس في اشتباكات بمدينة الإسكندرية المصرية الساحلية بين مؤيدين ومعارضين لمشروع دستور.

وقال الشاهد «رأيت عشرات المصابين بجروح وكدمات وسحجات سقطوا في الشوارع في منطقة محطة الرمل بمحيط مسجد القائد ابراهيم».

وأضاف ان الحجارة والزجاجات الفارغة والأسلحة البيضاء استخدمت في الاشتباكات التي تلت هتافات ضد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي اليها بعد ان دعا خطيب الجمعة الشيخ أحمد الحلاوي للتصويت بنعم على مشروع الدستور.

وتابع ان المعارضين أشعلوا النار في ثلاث سيارات فلما منهم أنها استخدمت في نقل الحجارة والزجاجات الفارغة والأسلحة البيضاء، وفي مدينة المحلة الكبرى بدلتا النيل اشتبك عشرات المؤيدين والمعارضين لمشروع الدستور بالأيدي أمام مسجد جاويش بعد صلاة الجمعة.

وقال متصل بالاشتبكات وقعت بعد اعتراض مصلين على قول امام وخطيب المسجد الشيخ بدر العزب في خطبة الجمعة «من لا يقول نعم للدستور فهو كافر».

واشنطن تدعو الرئيس مرسي لقيادة جهود بناء توافق وطني

واشنطن - أ.ش.أ: دعت الخارجية الأميركية الرئيس محمد مرسي، بوصفه أول زعيم ديموقراطيس من مصر، لقيادة الجهود والسعي إلى بناء توافق وطني، مشيرة إلى أنه بخلاف ذلك فإن مصر ستشهد تكرارا لأنواع التوترات التي حدثت خلال الشهر الماضي.

كما دعت الخارجية الأميركية القادة السياسيين في مصر من جميع المشارب إلى التوضيح لمؤيديهم أن العنف من أي نوع خلال هذا الاستفتاء أمر غير مقبول. ودعت الشعب المصري إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب المواجهة والتعنف.

وقالت المتحدثنة باسم الخارجية

الأميركية فيكتوريا نولاند: «ندعو الرئيس مرسي، بوصفه أول زعيم منتخب ديموقراطيا من مصر، بقيادة الجهود ومواصلة السعي، قبل واثناء وبعد عملية التصويت على الدستور، لبناء توافق وطني، لأنه بخلاف ذلك، فإننا لن نشهد سوى مجرد تكرار لأنواع التوترات التي رأيناها خلال الشهر الماضي».

وأضافت أن الرئيس مرسي بوصفه «رئيسا منتخبا ديموقراطيا في البلاد، فإن عليه مسؤوليات أمام الشعب المصري، كما أنه يتحمل مسؤوليات فيما يتعلق بمستقبل مصر».

وحول ما إذا كان الرئيس مرسي لم يقم ببذل جهود كافية سابقا في

محاولة لبناء هذا التوافق الوطني، قالت نولاند: «لقد عبرت وزيرة الخارجية الأميركية وآخرون عن بعض الشواغل.. وهناك أسئلة مشروعة حول عملية وضع مسودة الدستور وضمونها.. وأسئلة حول ما إذا كان ذلك سيبنى توافقا في الآراء، ونحن ندعو الرئيس لمواصلة السعي إلى بناء توافق في الآراء».

وقالت المتحدثنة: «ندعو القادة السياسيين في مصر من جميع المشارب إلى التوضيح لمؤيديهم أن العنف من أي نوع خلال هذا الاستفتاء أمر غير مقبول، وندعو الشعب المصري إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب المواجهة والعنف».

وأشارت إلى أن الحكومة مسؤولة عن توفير بيئة آمنة وشفافة وعادلة للتصويت، مشيرة إلى أن الحكومة قد أوضحت أنها ماضية إلى الأمام فيما يتعلق بإجراء التصويت، كما أن المعارضة أعلنت أنها تعترم المشاركة، وقالت: «مرة أخرى، هذا لحظة ديموقراطية رئيسية لمصر، وينبغي أن يشارك فيها جميع المواطنين المصريين، وينبغي القيام بذلك سلميا».

وحول ما إذا كانت واشنطن تشجع المصريين على المشاركة في التصويت على الدستور وتعتبره مفيدا لمصر، قالت المتحدثنة باسم الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند: «إن الجلوس على الهامش لن يضمن تسجيل الأصوات

ودواعي القلق.. وعلى المصريين المشاركة وممارسة حقوقهم الديموقراطية.. وقد عملت مصر منذ فترة طويلة من الوقت لاتاحة هذه الخيارات، وعلى المصريين أن يستخدموها».

وشددت المتحدثنة على أن هذا الاستفتاء سيكون فرصة للمصريين لممارسة حقوقهم الديموقراطية والقيام بذلك سلميا والمشاركة في صنع مستقبل بلدهم.

كما لفتت إلى أنه في حال إجراء التصويت، فإنه يجب أن يتم بطريقة عادلة وشفافة وبالإميركيين.. ولكن ليس لدينا معلومات محددة تفيد بأن هناك أميركيين مستهدفين».

وحول التخوف من أن حوالي 40٪ من جمهور من سيدلون بأصواتهم من الاميين ولن يفهموا منذ فترة طويلة من الوقت لاتاحة هذه الخيارات، وعلى المصريين أن المضي قدما بطريقة تبني توافقا في الآراء، وبطريقة عادلة ومفهومة للجمهور والعامه».

وبما يتعلق بالقلق على الأميركيين في مصر خلال عطلة نهاية الاسبوع بشأن احتمال وقوع أعمال عنف، قالت نولاند: «من الواضح أن لدينا مخاوف من وقوع عنف، وسنكون نخذ الاحتياطات اللازمة فيما يتعلق بالإميركيين.. ولكن ليس لدينا معلومات محددة تفيد بأن هناك أميركيين مستهدفين».

منظمات أهلية ودولية تحذر من مؤشرات على عدم نزاهة الاستفتاء

القاهرة - رويترز: قال مركز كارتر الأميركي المعنى بدعم الديموقراطية والحريات أنه لن يرسل مراقبين لمتابعة الاستفتاء على مسودة الدستور المصري الذي يبدأ اليوم في حين حذرت منظمات أهلية محلية من مؤشرات على عدم نزاهة عملية الاستفتاء. وقال مركز كارتر الذي أسسه الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر في بيان أن النشر المخثر للقواعد الاستفتاء باعتماد المراقبين لا يدع للمركز مجالا للقيام بتقييم

شامل لكل عناصر عملية الاستفتاء ونقضا لمنهجية المهنية المتبعة لمتابعة الانتخابات، وسبق لمركز كارتر ان أرسل مراقبين معتمدين على مسودة الدستور المصري الذي البرلمانية والرئاسية في عامي 2011 و2012 بما في ذلك 40 متابعيا طوال فترة الانتخابات البرلمانية ونحو 100 متابع لكل جولة من الانتخابات الرئاسية.

ولا تشارك منظمة الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متابعة الاستفتاء على مسودة

الدستور المصري.

وقالت مسؤولة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لـ «رويترز» في رسالة عبر البريد الإلكتروني أن المشاركة في مراقبة الانتخابات لا تتم إلا بموجب اتفاق مسبق مع الدولة التي تنظم الاستفتاء أو بطلب رسمي منها. وصرح مصدر مسؤول في جامعة الدول العربية بأن الجامعة لا تشارك في متابعة الاستفتاء على مسودة الدستور المصري. وأضاف المصدر الذي طلب

عدم نشر اسمه، لأنه غير مخول له الإدلاء بتصريحات لإعلام في اتصال هاتفي مع «رويترز»، أن الجامعة لم تتلق أي طلب للمشاركة في مراقبة الانتخابات، مملما هو المعتاد في حالات الانتخابات أو الاستفتاء. ويوم الخميس حذرت 21 منظمة ومركزا حقوقيا محليا من أن المناخ المحيط بعملية الاستفتاء على مشروع الدستور المصري الجديد والمقرر إجراؤها على مرحلتين اعتبارا من اليوم لا تعطي مؤشرات على نزاهة عملية

الاستفتاء، وندت هذه المنظمات في بيان بما وصفته بالإصرار على التعجيل بالاستفتاء على مسودة الدستور المقترح دون إتاحة حد أدنى كاف من الوقت لمناقشته. كما انتقدت إسناد إصدار تصاريح متابعة عملية الاستفتاء للجمعيات والمنظمات الأهلية إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي وصفته بأنه «غير محايد»، كما اتهمت بعض أعضائه بالانحياز في انتهاكات حقوق إنسان والتحرض على كراهية الشيعة والأقباط غير محايدين.

الاستفتاء، وندت هذه المنظمات لجماعة الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي. وقالت ان رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان هو نفسه رئيس الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور المستشار حسام الغرياني. وأضافت ان غالبية أعضاء المجلس من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وممثلين بالجمعية التأسيسية لصياغة الدستور المطروح للاستفتاء وهو ما يجعلهم غير محايدين.

البابا تواضروس الثاني: أشجع جميع المصريين على المشاركة في الاستفتاء على الدستور

القاهرة - أ.ش.أ: أعرب البابا تواضروس الثاني بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية عن تشجيعه جميع المصريين للمشاركة في الاستفتاء على مسودة الدستور الجديد المقرر إجراؤه اليوم.

وقال البابا تواضروس الثاني في بيان له الليلة قبل الماضية «من حقوق المواطنة الاشتراك في أي استفتاء أو انتخاب يجري في بلادنا مصر المحبوبة وفي أي وقت»، مضيفا، لذلك أشجع جميع المصريين للمشاركة في استفتاء السبت 15 ديسمبر 2012 والأمر متاح أمام كل مصري ليقول

رأيه بحرية ومسؤلية ودون حجر من أحد». وأضاف البابا تواضروس الثاني «نتتهز هذه الفرصة لتؤكد أننا نصلي باستمرار من أجل سلامة بلادنا مصر ولينمح الله الحكمة لكل مسؤول فيها ولليعم الأمان كل ربوعها وليحفظها شعبا وأرضا ووطنا للجميع».

«التأسيسية»: دستور مصر الجديد لا يصنع ديكتاتوراً وصيغ بالتوافق

القاهرة - د.ب.أ: أكد رئيس حزب «الوسط» المصري م.أبوالعا ماضي عضو الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور أن جميع اجراءات الجمعية التأسيسية سليمة وأن الدستور تمت صياغته بالتوافق. وقال ماضي، في مؤتمر صحافي عقده بالإشتراك مع عدد من أعضاء الجمعية لرد على «شبهات» مثارة حول مشروع الدستور الذي يتم الاستفتاء عليه اليوم، «لاحظنا كما نال الأكاديم ودعوات تحثير الفتنة في الأيام الأخيرة بشأن مشروع الدستور». وشدد على أن مشروع الدستور الجديد «لا يصنع ديكتاتورا ولا يقسم البلاد كما يزعمون»، موضحا أن الدستور يطلق الحقوق والحريات ويحفظ الحرمات الخاصة.

معركة الاستفتاء المصري تشتعل في العالم الافتراضي

القاهرة - رويترز: عكس كثير من مواقع وصفحات النشطاء المصريين على الإنترنت حالة الانقسام في المجتمع بشأن التصويت الذي يبدأ اليوم، وعملت بعض المواقع على التوعية والتعريف بمسودة الدستور منها «دستور مصر»، وهو الموقع الرسمي للجمعية التأسيسية الذي أتاح للمتصفحين تنزيل نسخة من المسودة ومعرفة أرقام لجانبهم الانتخابية.

وبعيدا عن التوعية المحايدة اشتعلت صفحات الفضاء الإلكتروني بحملات متقابلة من المؤيدين والرافضين لمشروع الدستور الذي يدعمه الرئيس الإسلامي د.محمد مرسي. وانتشرت رسومات وتعليقات تنهك على رموز وقيادات من فريق رغم حرص كثيرين من الطرفين على التنويه لأية القرآنية (بايها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم». ونشرت صفحة شبكة رصد الإخبارية على موقع فيسبوك مواد تعريفية بمسودة الدستور اتسمت بالجدية لكن تعليقات المتابعين الصفحة لم تخل من سب رموز المعارضة مثل الزعيم الليبرالي محمد البرادعي واليساري حمدين صباحي وعمرو موسى الأمين العام السابق للجامعة العربية.

وتصدرت صفحة «مصر 25 الفضائية» على فيسبوك صورة لكلمة «نعم، مصحوبة بتعليق «أنا وافقت على الدستور وبالأخص المواد المختلف عليها».

ووضعت الصفحة نفسها رابطا لعدد من مقاطع الفيديو على موقع يوتيوب بعنوان «اعرف دستورك قبل ما تعلم عليه» وتتناول حقوق العمال والفلاحين والمسאות بين المواطنين وحرية الرأي والتعبير في مشروع الدستور وتذكر أرقام المواد ذات الصلة ثم تختتم بعبارة «لو شايف ان الكلام دة مقنع ليك روح وصوت بنعم ولو عبارة ان الكلام دة مش كفاية روح وقول لا». وقالت المعارضة الليبرالية في مصر يوم الأربعاء أنها ستدعم التصويت «بلا» في الاستفتاء ما دامت هناك ضمانات لنزاهته. وأنشأت حملة «دستورهم باطل» صفحات على موقعي تويتر وفيسبوك ونشرت نماذج لرسومات وشعارات ومنشورات تعدد فيها المساوي التي تراها في مشروع الدستور الذي سيتم الاستفتاء عليه اليوم ويوم السبت 22 ديسمبر. ونشرت صفحة أخرى على فيسبوك تحمل اسم «نعم للدستور بما لا يخالف شرع الله»، صورا ساخرة لأشخاص يحملون نماذج تحاكي بطاقات الاقتراع وصوتوا بالموافقة وبصحتهم زجاجات من زيت الطهي والسكر في إشارة للمزاعم بأن حركة الإخوان المسلمين تمنح الناخبين رشي في صورة مواد تمويبية ليجوتوا لصالح مرشحها. ولم تغرب روح الفكاهة عن التعليقات، وكثب احد المشركين على صفحة «أنا المعارضة» يقول «من كتر ما مرسي بياخذ قرار يرجع فيه.. حاسس انه هينزل يقول لا للدستور» وذلك في إشارة إلى عدد من القرارات التي اتخذها الرئيس وترجع عنها مثل قرار إعادة مجلس الشعب المنحل وقرارات حكومية برفع أسعار بعض السلع والخدمات. ونشر مؤيدون آخرون للدستور رسما كاريكاتوريا للغلظ الراحل عبدالحميد حافظ وهو يردد أغنيته المعروفة «نعم يا حبيبي نعم» مصحوبا بتعليق ساخر يقول «يا نهار اسود حتى عبدالحميم طلع إخوان».

تمثل كل شيء».

ونصت المادة 45 على أن «حرية الفكر والرأي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل النشر والتعبير»، لكن المادة 31 نصت على «لا يجوز بحال اهانة أي إنسان أو ازدراءه» والمادة 44 أن «تحتظر الاساءة والتعريض بالرسل والابتياء كافة» والمادة 11 «ترعى الدولة الاخلاق والأداب والنظام العام»، ما اثار مخاوف من أن تستخدم هذه المواد في تبرير الرقابة.

ونصت المادة 145 على انه «لا يجوز إقرار أي معاهدة تخالف احكام الدستور»، وتنتقد منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان هذا الاستثناء خصوصا ان مشروع الدستور لا يشير صراحة الى المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وآثار مشروع الدستور الكثير من الانتقادات الاخرى تتعلق بالحقوق الاقتصادية خصوصا المادة 14 التي نصت على «يجب ربط الأجر بالإنتاج»، والمادة 64 التي نصت على أن «الاضراب السلمي حق وينظمه القانون»، حيث أثار مخاوف بشأن ضرب الحق النقابي

وأيضا لجهة مستوى الأجر الذي يرتبف عادة بالأسعار. وانتقد معارضون الإحالة في الكثير من مواد الدستور الى عبارة «وينظم القانون» الواردة في ختام عشرات المواد ما قد يتيح للقوانين المنظمة اللاحقة الالتفاف على الحقوق والحريات.

ونصت المادة 232 أن «تمنع قيادات الحزب الوطني (حزب مبارك) المنحل من ممارسة العمل السياسي والترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية لمدة عشر سنوات من تاريخ العمل بالدستور».